



الورشة الثانية: العلاقات الفلسطينية-
اليابانية، نحو رؤية مشتركة للمستقبل

مداولات وتوصيات ورشة
العمل الثانية لفريق العمل
الفلسطيني-الياباني المشترك

آذار (مارس) 2022

إعداد: خليل الشفاقي

مداولات وتوصيات ورشة العمل الثانية لفريق العمل الفلسطيني- الياباني المشترك

آذار (مارس) 2022

نحو رؤية مشتركة للعلاقات الفلسطينية-اليابانية

إعداد: خليل الشقاقي

أعضاء فريق العمل الياباني-الفلسطيني المشترك

السيد توشيا آبي، الممثل الرئيسي لجايكا في فلسطين

السيد محمد دراغمة، مدير مكتب الشرق في فلسطين

د. علي الجرباوي، أستاذ في جامعة بيرزيت ومدير مركز إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

السيد رجا الخالدي، المدير العام لمؤسسة ماس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

د. عبد الناصر مكّي، عمل سابقاً مع جايكا

د. إيكو نشيكييدا، أستاذة في دائرة القانون والعلوم السياسية في جامعة كيو

السيدة توموكو أوجي، محررة وكاتبة رئيسية في جريدة مينيتشي

السيد عمر شعبان، مؤسس ومدير مؤسسة بالتك في قطاع غزة

د. خليل الشقاقي، مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله

د. هيرويوكي سوزوكي، أستاذ في جامعة طوكيو

د. ريوجي تاتياما، أستاذ في أكاديمية الدفاع الوطني في اليابان

السيد كوهي تسوجي، مراسل هيئة الإذاعة اليابانية في واشنطن في الولايات المتحدة

أوراق وتقارير صادرة عن فريق العمل الفلسطيني-الياباني المشترك

أوراق خلفية تم إعدادها للورشة الأولى:

- محمد دراغمة، اليابان كما تراها الصحافة الفلسطينية: كيف تنظر الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعية الفلسطينية للثقافة والأدب والتكنولوجيا والاقتصاد الياباني والعلاقات الفلسطينية-اليابانية
- عبد الناصر مكي، تقوية المبادرة اليابانية " ممر للسلام والازدهار ": اليابان وغور الأردن
- عمر شعبان، الدور الياباني الترموي في قطاع غزة، الجهد الترموي في ظل الانقسام وإمكانيات تعزيزه في ظل تعاون مع المجتمع المدني والقطاعات الإنتاجية
- خليل الشقافي، انطباعات الجمهور الفلسطيني عن اليابان، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني

PCPSR, **Japan in the Middle East, 2017-2021: The Palestinian-Israeli Peace Process and Palestinian-Japanese Relations (excerpts from Japan's MOFA Bluebook)**

PCPSR, **Official PA-PLO Positions on Japanese-Palestinian Relations: recent statements on the Palestinian-Israeli Peace Process and Palestinian-Japanese Relations**

تقارير تم إعدادها للورشة الثانية:

- خليل الشقافي، العلاقات اليابانية-الفلسطينية: مراحل تاريخية بالتطورات الرئيسية خلال الخمسين عاماً السابقة

تقارير حول مداولات فريق العمل المشترك:

- تقرير بمداولات الورشة الأولى لفريق العمل الفلسطيني-الياباني المشترك، كانون ثاني (يناير) 2022
- تقرير بمداولات الورشة الثانية لفريق العمل الفلسطيني-الياباني المشترك، آذار (مارس) 2022

تقارير أخرى:

The Future of the Middle East Peace Process: Policy Recommendations produced by the Middle East Study Group, Headed by Dr. Ryoji Tateyama, Professor Emeritus, National Defense Academy of Japan, Organized by The Japanese Institute of International Affairs

Government of Japan, **Japan's assistance to the Palestinians**

Government of Japan, **JAIP: Jericho Agro-Industrial Park**

مداولات وتوصيات ورشة العمل الثانية لفريق العمل الفلسطيني-الياباني المشترك

عقدت ورشة العمل الثانية لمجموعة العمل الفلسطينية اليابانية المشتركة عبر تطبيق زووم في 2 آذار/مارس 2022 بمشاركة جميع الأعضاء الاثني عشر. وخلافا لورشة العمل الأولى، كانت هذا اللقاء مفتوحا للجمهور وانضم 18 مشاركا إلى الدورة ليصبح المجموع 30 مشاركا. وناقشت حلقة العمل التوصيات الست التالية:

- (1) إطار الدولتين والبحث الفلسطيني عن المساواة في الحقوق:** مع الحفاظ على الإطار نفسه والدفاع عنه، يجب على اليابان وفلسطين أن تدعوا معا إلى المساواة في المعاملة بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين بموجب قانون واحد كأفضل وسيلة لتجنب مستقبل يهيمن عليه نظام الفصل العنصري. يناقشها البروفيسور ريوجي تاتياما والسيد رجا الخالدي.
- (2) تعزيز قدرة سكان القدس الشرقية على الصمود:** نظرا لعدم الأهمية للتراجع في مكانة إطار حل الدولتين والقيود الكبيرة التي تفرضها إسرائيل على المساعدات المقدمة للفلسطينيين، قد تكون هناك فرصة لدور أكبر لليابان في مساعدة القدس الشرقية. علاوة على ذلك، ونظرا للأهمية التي توليها المنظمات غير الحكومية اليابانية لحماية حقوق الإنسان الفلسطينية، فمن الضروري المساعدة في تمكين هذه المنظمات غير الحكومية في دعم الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لسكان القدس الشرقية من خلال دعم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المدينة المحتلة. ويمكن لليابان أن تعزز وتستخدم المؤسسات والخطط القائمة التي ينبغي توجيهها للتركيز على الاحتياجات الحالية في مجالات الصحة والتعليم والتكنولوجيا والثقافة ووسائل الإعلام. يناقشها الدكتور علي الجرباوي والدكتورة إيكو نيشيكيدا.
- (3) تعزيز قدرة غزة على الصمود:** ينبغي على اليابان والسلطة الفلسطينية إجراء تعديل في مجالات التعاون الاقتصادي في قطاع غزة بحيث يركز على مساعدة القطاع الخاص المنتج والمجتمع المدني. ويمكن أن يستلزم ذلك إلى حد كبير التركيز على العلاقات التجارية، وتدريب العاملين في المجال الطبي، والمشاريع المشتركة للتكنولوجيا الفائقة، ومصائد الأسماك، والزراعة. يناقشها البروفيسور سوزوكي والسيد عمر شعبان.
- (4) غور الأردن ومبادرة ممر السلام والازدهار:** مع تعرض غور الأردن لخطر الضم الإسرائيلي، يكتسب العمل التنموي الذي تقوم به جاياكا في هذا المجال أهمية جيواستراتيجية وسياسية. وفي هذا السياق، فإن تجديد وتوحيد العمل التنموي للوكالة اليابانية للتعاون الدولي في وحدات الحكم المحلي في غور الأردن وعملها في المنطقة الصناعية-الزراعية في أريحا سيكون له تأثير إيجابي في تعزيز مبادرة ممر السلام والازدهار. ينبغي للمبادرة، وللسلطة الفلسطينية واليابان معا، أن تعامل المنطقة بأكملها كوحدة إقليمية واحدة، وأن تحدد الأطراف هدفها المشترك من الناحية الجيواستراتيجية والسياسية ليصبح تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية وسكان المنطقة على البقاء والاستثمار في المنطقة باعتبارها الوسيلة الأكثر فعالية لردع الضم الإسرائيلي. يناقشها السيد آبي والدكتور عبد الناصر مكي.
- (5) تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والسلطة الفلسطينية:** ينبغي على اليابان أن تبدأ عملية تدريجية لرفع مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع السلطة الفلسطينية إلى مستوى أعلى والدخول في مفاوضات معها بهدف وضع جدول زمني ينتهي باعتراف دبلوماسي ياباني بدولة فلسطين. يناقشها الدكتور خليل الشقاقي والسيد كوهي تسوجي.
- (6) تعزيز التبادل الثقافي والاتصالات بين شعبي البلدين:** العمل مع وسائل الإعلام والفنانين والمتاحف والجامعات ومجموعات الشباب لتعزيز المعرفة بثقافة الآخر، وفي الوقت نفسه المساعدة في تقوية جهاز المناعة النفسي للشباب الفلسطيني. يناقشها السيد

محمد دراغمة والسيدة توموكو أوجي.

جاءت هذه التوصيات بناءً على اقتراحات أعضاء الفريق المشترك وذلك استجابة للدعوة لتقديم أفكار حول ذلك. كما جاءت في العروض والمناقشات التي جرت في الورشة الأولى، وفي التقارير وأوراق الخلفية التي أعدها أعضاء الفريق المشترك. ونوقشت التوصيات واحدة تلو الأخرى بالترتيب الوارد أعلاه. وقدم عضوان من الفريق، وواحد من الفريق الفلسطيني والآخر من الفريق الياباني، كل توصية قبل فتح باب المناقشة. وطلب من المتحدثين اختصار عروضهم على 3 دقائق. وأعقب عرض كل توصية مناقشة بين أعضاء المجموعة استمرت لمدة تتراوح بين 10 و15 دقيقة قبل أن ينتقل الفريق إلى التوصية التالية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض أعضاء الفريق، مثل البروفيسور تاتياما والسيدة أوجي، قد قدما للفريق اقتراحات خطية مفصلة. وقدم آخرون، مثل الدكتور مكبي والسيد شعبان، اقتراحات مفصلة في أوراقهما الخلفية تتعلق بمنطقتين جغرافيتين فلسطينيتين استراتيجيتين محددتين، هما غور الأردن وقطاع غزة.

خلال حلقة العمل الأولى، حدد جميع الأعضاء تقريبا مجالات العلاقات الفلسطينية اليابانية التي قد تحتاج إلى تقوية أو تمكين: فقد شدد السيد أبي على الحاجة إلى الوصول إلى الشباب الياباني مع بذل المزيد من الجهود لإبراز المساعدة اليابانية، وربط الشعبين الفلسطيني والياباني في مجال تكنولوجيا المعلومات والصناعات الزراعية، وتعزيز السياحة والتبادل الثقافي؛ وتناول السيد دراغمة المشهد الإعلامي والثقافي والحاجة إلى مزيد من التبادل الثقافي؛ وناقدت الدكتورة نيشيكيدا بدور أكبر للمنظمات غير الحكومية اليابانية. واستعرض السيد الخالدي دور اليابان في تعزيز قدرة الفلسطينيين على الصمود. بدوره شدد الدكتور سوزوكي على دور المجتمع المدني والأشخاص بين أفراد الشعبين؛ وذلك من أجل النهوض بالتعاون الفلسطيني الياباني. دعا الدكتور الجرباوي إلى إجراء حوار حول كيفية جعل هذا التعاون تعاوناً فلسطينياً-يابانياً مباشراً دون مشاركة إسرائيلية أو موافقة مسبقة، وكيف يمكن جعله أكثر تركيزاً وكفاءة، وأن يتم الإنفاق حيثما تكون هناك حاجة إليه حقاً ويمكن أن يحدث فرقا. ذكر السيد تسوجي الحضور بدور الولايات المتحدة وتأثيرها على تشكل العلاقات الفلسطينية اليابانية وبأنها غير مهتمة حالياً بالصراع، قال إنه سيكون من المفيد استمرار المساعدة اليابانية إذا أصبحت المعونة ظاهرة وبارزة للعيان بشكل أكبر وأوضح، مع توجيه الاستثمار إلى قطاع التكنولوجيا الفائقة وأنه ينبغي للفلسطينيين أن يتواصلوا مباشرة مع الجمهور الياباني؛ وشدد الدكتور الشقافي على أهمية تعزيز السلطة الفلسطينية من خلال الارتقاء بالعلاقات الدبلوماسية الفلسطينية اليابانية.

يصف الموجز التالي استعراضاً للتوصيات السياسية والمناقشات المتعلقة بكل توصية على حدة:

(1) إطار الدولتين والبحث الفلسطيني عن حقوق متساوية

د. ريوجي تاتياما:

صحيح أن فرص حل الدولتين قد تآكلت بشكل خطير وأن الفكرة ربما لم تعد مجدية. مع ذلك، من الضروري الحفاظ على هذا الإطار لثلاثة أسباب. أولاً، لأنه يوفر لليابان وغيرها من الجهات المانحة هيكلًا قانونيًا ومؤسسيًا لمواصلة تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين. ثانياً، دعمت اليابان والمجتمع الدولي هذا الحل لفترة طويلة، وإذا تم تجاهله، فلا توجد بدائل أخرى قابلة للتطبيق في الوقت الراهن. ثالثاً، في عام 2012، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الذي يعترف بفلسطين كدولة مراقبة، استناداً إلى حل الدولتين، مما يوفر لها الوسائل للانضمام إلى المنظمات الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية. لذلك، من الضروري الحفاظ على أمل الفلسطينيين في المستقبل. وفي الوقت نفسه، ينبغي لليابان أيضاً أن تدعم المساواة في الحقوق للفلسطينيين.

السيد رجا الخالدي:

أنا لا أختلف في الرأي مع القول بالحاجة إلى الحفاظ على إطار الدولتين، ولكن يجب أن ندرك أيضا أننا لم نتحرك في السنوات الـ 30 الماضية في هذا الاتجاه. إنه الحل الصحيح للصراع. بيد أن إسرائيل لا توافق على هذا الاستنتاج. لكن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين مسلوقة أو تخضع للتمييز من قبل إسرائيل. إسرائيل تنكر الحقوق الوطنية وجميع الحقوق الأخرى. لذلك، فإن المساواة في الحقوق لا تأتي على حساب الحق الوطني وحل الدولتين الذي لا نريد التخلي عنه. وينبغي لليابان أن تقدم الدعم دون ربطه بذلك الإطار. إن دعم اليابان القائم على نهج يستند للحقوق لا يشكل تهديدا لأي شخص بما في ذلك إسرائيل.

النقاش:

د. خليل الشقافي: يجب أن تأخذ السلطة الفلسطينية واليابان التقارير المتعلقة بتعزيز نظام الفصل العنصري بعين الاعتبار وأن تترجمها إلى تركيز على المساواة في الحقوق ولكن دون التخلي عن إطار الدولتين. إن الواقع على الأرض يتطلب منا الاعتراف بالحاجة لإجراء نقاش علني حول ذلك بدون مواقف مسبقة. على اليابان والسلطة الفلسطينية أن تطلبوا من إسرائيل الاختيار بين حل يؤدي لدولتين أو حل يعطي حقوقا متساوية.

السيد كوهي تسوجي: قد يكون من الصعب سياسيا على اليابان الاستمرار في تقديم الدعم على أساس فرضية أخرى غير حل الدولتين. ينبغي للمرء أن يستكشف كيف يمكن أن تكون المساعدة مختلفة إذا كان الإطار هو الدولتان وكيف سيكون في ظل إطار يطالب بالحقوق المتساوية.

البروفيسور تاتياما: يمكن لليابان والمناخين الآخرين الاستمرار في دعم الفلسطينيين على أساس فرضية أخرى غير حل الدولتين. يمكن لليابان أن تبقي المساعدات التقليدية على أساس حل الدولتين، ولكن مع إدراكها في الوقت ذاته أن الصراع يمكن أن يستمر لفترة طويلة قادمة، وبالتالي النظر في كيفية تعزيز الصمود الفلسطيني بناء على ذلك. أما فيما يتعلق بالسعي إلى المساواة في الحقوق، فلسوء الحظ، لم يتم نشر تقرير منظمة العفو الدولية عن الفصل العنصري على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام اليابانية. ينبغي للشعب الياباني أن يعرف واقع الاحتلال وحقيقته.

د. مكي: الواقع على الأرض يظهر أن حل الدولتين يفقد فرصته في التنفيذ. ولذلك، ينبغي على اليابان أن تنظر في مراجعة معونتها دون الاستناد الحصري بحل الدولتين.

السيد رجا الخالدي: النهجان لا يستبعد أحدهما الآخر. ويمكن لليابان أن تواصل دعم الفلسطينيين من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع التي تؤكد على الحقوق والقدرة على الصمود. القدس مثال جيد على دعم تكون فيه أولوية الشعب هي الحقوق، بدلا من بناء الدولة أو بناء السلام. لكن أي مساعدة للحقوق والصمود تساعد في نهاية المطاف على إبقاء الأفاق المتضائلة للاستقلال والسيادة الفلسطينية على قيد الحياة.

الخلاصة:

شارك معظم أعضاء المجموعة الرأي القائل بأنه ينبغي الحفاظ على إطار الدولتين وأنه ينبغي في الوقت ذاته الدعوة إلى المساواة في الحقوق للفلسطينيين. وسلطت المناقشة الضوء على الاختلافات في الآراء المتعلقة بآثار هذا الموقف على طبيعة المساعدة التي تقدمها اليابان إلى السلطة الفلسطينية والغرض منها. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل بشأن كيفية تكييف مشاريع المعونة بحيث يمكن قدرة على المساعدة في تحقيق الهدفين معا، إقامة دولة فلسطينية والمساواة في الحقوق.

(2) تعزيز صمود المقدسين الشرقيين

د. علي الجرباوي:

إننا نناقش مسألة سياسية، ليست تقنية أو إنسانية. ولا ينبغي استخدام حل الدولتين كمبرر للمساعدة. والمجتمع الدولي لا يضغط على إسرائيل للتحرك نحو تنفيذ ذلك الحل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم مثال الأزمة الأوكرانية لمعالجة معاييره المزدوجة.

توجد خمسة مجالات لدعم المقدسين: الدعم "القانوني" للمنظمات غير الحكومية التي تدعم العائلات الراغبة في البقاء في منازلها في القدس؛ ويحتاج التعليم في المدارس التي تطبق مناهج دراسية أخرى غير المنهج الإسرائيلي إلى الدعم؛ وكذلك المؤسسات الصحية في القدس الشرقية؛ وترميم المواقع والمنازل الدينية والتاريخية؛ ودعم الشباب في المشاريع الثقافية من خلال دعم مجموعات مثل يابوس وحوش الفن والمؤسسات الاجتماعية مثل برج اللقلق. ولكن، في نهاية المطاف، هناك حاجة إلى الدعم السياسي من خلال الضغط على إسرائيل.

د. إيكو نشيكييدا:

القدس قضية سياسية إلى حد كبير، وأصبحت أكثر حساسية بعد الصدام الأخير في أوائل صيف عام 2021. إن اتخاذ موقف واضح بشأن تغيير الوضع الراهن سيكون صعبا على الحكومة اليابانية، لكن مع ذلك يمكن للمساعدات المقدمة للقدس الشرقية أن تكون خيارا استراتيجيا. يمكن للدعم أن يتم من خلال دعم المنظمات غير الحكومية اليابانية التي يمكنها مساعدة المجتمع الفلسطيني. من الممكن تعزيز قدرة المجتمع على الصمود ضد الاحتلال. ويمكن تقديم الدعم تحت عنوان الأمن البشري وإعاقه جهود إسرائيل لتغيير الواقع على الأرض في القدس. وبهذه الطريقة، يمكن تحقيق دعم الشعب الفلسطيني دون استفزاز إسرائيل مباشرة. ويمكن لليابان أن تقدم المساعدة في المجالات التي حددها علي الجرباوي.

النقاش:

خليل الشقاقي: يجب على اليابان ألا تتردد في اتخاذ موقف سياسي واضح بشأن القدس الشرقية. وهناك حاجة أيضا إلى التضامن السياسي من قبل المجتمع المدني الياباني، على سبيل المثال من خلال الانضمام إلى المظاهرات التضامنية مع سكان الشيخ جراح.

د. نيشيكييدا: انضمت اليابان إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2017 الذي يدين إدارة ترامب لاعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل. ومع ذلك، حتى في تلك المناسبة، كانت الحكومة اليابانية مترددة وتحتاج إلى التنسيق لاتخاذ قرار بشأن التصويت. وفي حين أن التضامن المدني قد يكون ممكنا تماما، فقد يكون من غير المرجح أن تتخذ اليابان قرارا سياسيا أقوى بشأن القدس.

الخلاصة:

إن الاعتماد على المنظمات غير الحكومية اليابانية التي تعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني الفلسطيني والمنظمات غير الحكومية هو أداة فعالة لتجاوز القيود الإسرائيلية المفروضة على المساعدة المحتملة للفلسطينيين في القدس الشرقية. وتشمل مجالات التركيز الموصى بها الصحة والتعليم والشباب والثقافة والمساعدة القانونية.

(3) تعزيز صمود قطاع غزة:

د. هيرويوكي سوزوكي:

لا يوجد إجماع في المجتمع الياباني حول كيفية التعامل مع قطاع غزة. بيد أن المجتمع المدني الياباني أولى اهتماما كبيرا بالأوضاع في قطاع غزة، مما أدى إلى قيام المنظمات غير الحكومية اليابانية بجهود نشطة. دأبت الحكومة اليابانية على إثارة ثلاثة مبادئ دبلوماسية بشأن السلام في الشرق الأوسط: الحوار السياسي، وبناء الثقة، والدعم الاقتصادي للفلسطينيين. عندما يتعلق الأمر بغزة، فإن النقطة الأولى مهمة تقريبا والثالثة تكتسب أولوية كبيرة. وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية اليابانية قد أدارت بعض المشاريع في غزة، إلا أنه لا يزال هناك مجال كبير يمكن أن تساهم فيه جايكا. وسيكون من المعقول أيضا أن تعمل الحكومة اليابانية مع مصر في إطار لدعم المجتمع في قطاع غزة تماما مثل عمل اليابان في الضفة الغربية حيث تبرز ضرورة الحاجة للتعاون مع الأردن. من المستحسن أيضا تشجيع خلق الوظائف من خلال الإنترنت.

السيد عمر شعبان:

إن العمل مع المجتمع المدني في قطاع غزة أمر بالغ الأهمية لأنه لاعب رئيسي وفعال للغاية في دعم الفلسطينيين في ظل سيطرة حماس. وهناك حاجة إلى أن توسع اليابان استثماراتها. مجال تكنولوجيا المعلومات هو أحد المجالات التي يمكن أن تكون واعدة، وخاصة أعمال البرمجيات. ويمكن لليابان أن تساهم في إدارة عملية إعادة الإعمار التي تشكل حاجة ماسة للقطاع. ويمكن لليابان أن تكون مفيدة بالذات من خلال تقديم خبرتها في هذا المجال عن طريق التدريب أو ورشات العمل في قطاع غزة. وينبغي لليابان أن تكون رائدة في هذا المجال.

المناقشة:

خليل الشقاقي: إن دورا مصريا أكبر في قطاع غزة سيكون مثيرا للجدل لأن السلطة الفلسطينية ستكون قلقة بشأن تقوية الاقتصاد السياسي لحماس. وينبغي الحذر ألا يؤدي ذلك إلى تهميش العلاقات بين غزة والضفة الغربية أو السلطة الفلسطينية.

السيدة أوجي: ما الذي يمكن عمله لإضعاف التطرف، لا سيما بين الشباب في قطاع غزة؟ ما الذي يمكن أن تفعله اليابان للمساعدة في هذا المجال؟

عمر شعبان: التطرف في غزة يشكل تهديدا خطيرا لأن جميع الجماعات الخارجية قد تستغل الفقر لتجنيد الشباب وتطرفهم. نحن بحاجة إلى إعطاء الناس الأمل، وليس فقط الوظائف. نحن بحاجة إلى التواصل مع الشباب لإعطائهم الإحساس بأن الآخرين يشاركونهم القلق على مستقبلهم ولكي نساهم في زيادة الخيارات المتاحة لهم. يمكن لنشاطات ومشاريع جايكا أن يكون مفيدا للغاية

الخلاصة:

يفضل فريق العمل زيادة الاستثمارات اليابانية في قطاع غزة في المناطق التي يمكن أن تعزز قدرة سكان غزة على الصمود ومواجهة تحدي التطرف، وينظر إلى المجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية على أنهما شريكان محتملان في التنمية. يوصى بالتركيز على التدريب وتكنولوجيا المعلومات. وفي حين أن البعد الإقليمي للمساعدة التي تقدمها اليابان حساس للعلاقات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه ينظر إليه على أنه يمكن أن يكون فعالا في توفير الاستدامة للعمل الإنمائي الذي تقوم به اليابان في ذلك المجال.

(4) غور الأردن وممر السلام والازدهار:

السيد توشيا آبي:

تسعى جايكا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة، ومن ضمن ذلك البحث في كيفية خلق بيئة استثمارية تشجع المستثمرين من اليابان وشرق آسيا. كما نحتاج إلى الوصول إلى استثمارات أخرى غير تلك المبنية على الصناعة الزراعية. يجب تشجيع العمل في مجالات جديدة، مثل الصناعات الصديقة للبيئة وإعادة التدوير والتكنولوجيا الفائقة. يتحمل الفلسطينيون مسؤولية الالتزام بالمعايير الدولية فيما يتعلق بزيادة الوعي فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ أو انبعاثات الكربون. الاستثمار في السياحة هو أيضا مجال آخر يمكن أن تتعاون فيه جايكا.

بالإضافة للتعاون الحكومي الرسمي، هناك حاجة إلى تنويع العلاقة بين الجانبين من خلال الجمع بين الشركات والناس. أتفق مع الرأي القائل بضرورة إبقاء نفس مستوى المساعدة في قطاع غزة كما هو الحال في الضفة الغربية.

د. عبد الناصر مكي:

لا ينبغي التقليل من الأهمية الاستراتيجية لغور الأردن، بل يجب التركيز عليه كما يجب التركيز على القدس. ينبغي فحص الكيفية التي يمكن فيها التعامل مع غور الأردن كوحدة إقليمية واحدة، وينبغي للسلطة الفلسطينية وحكومة اليابان أن تدعموا هذا التوجه. على السلطة الفلسطينية أن تبادر إلى تشكيل مجلس أعلى لغور الأردن لتكون جميع المجالس المحلية في الأغوار مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء. ينبغي تركيز الاستثمار في الزراعة والتعليم والصحة. بالنسبة للمنطقة الصناعية-الزراعية في أريحا، فمن الواضح أن إسرائيل لا تلعب دورا بناء، على العكس، إنها تخلق العقبات، خاصة فيما يتعلق بطريق الوصول لنهر الأردن. على اليابان والسلطة الفلسطينية إعادة النظر في مشاركة إسرائيل في مشروع ممر السلام والازدهار.

النقاش:

خليل الشقافي: يجب أن يجبر التهديد القائم بضم الأغوار لإسرائيل السلطة الفلسطينية واليابان على مضاعفة جهودهما لتعزيز قدرة مواطني المنطقة ومستثمريها على الصمود والبقاء في المنطقة. بالطبع، لدى السلطة الفلسطينية موارد قليلة أو معدومة للاستثمار في غور الأردن، ولهذا، فإن مساهمة اليابان أمر بالغ الأهمية حيث أنها كانت رائدة في إيلاء أهمية كبيرة لهذه المنطقة. يجب أن يكون الهدف هو فعلا تعزيز قدرة السكان والشركات على البقاء.

د. نيشيكيدا: هل يمكن لمشروع الممر حماية تلك المنطقة من التهديدات الجديدة لغور الأردن أيضا؟

د. مكي: ردا على سؤال الدكتورة نيشيكيدا، فإن مشروع الممر جاء في وقت كانت فيه المنطقة مهملة. أجبرت هذه المبادرة اليابانية السلطة الفلسطينية على الاستثمار سياسيا وماليا فيها وعلى جذب الشركات الفلسطينية العاملة للمجيء إلى المنطقة. وتبعاً لذلك أراد مانحون آخرون أيضا الاستثمار في المنطقة.

خليل الشقافي: التركيز الحالي على العمل مع الشركات المستثمرة يحتاج إلى التوسع. نحن بحاجة إلى العمل مع المجالس المحلية والشركات الصغيرة الواقعة في مجال نفوذها وذلك لتعزيز قدرتها على البقاء في المنطقة. بدون شك، تساهم حماية غور الأردن في حماية حل الدولتين.

البروفيسور تاتياما: أتفق مع أهمية مبادرة الممر ولكن بالإضافة إلى تلك المشاريع، نفذت اليابان مشاريع أخرى مثل تلك الموجودة في مخيمات اللاجئين. وهناك حاجة إلى تقييم أثر مشاريع جايبكا الأخرى في غور الأردن التي تم توسيعها لتشمل مناطق أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل تحسين الظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين.

الخلاصة:

ينظر فريق العمل لمبادرة ممر السلام والازدهار اليابانية على أنها آلية إنمائية فعالة نجحت في تعزيز الاستثمار الاقتصادي في غور الأردن، وبالتالي مساعدة الفلسطينيين على حماية تلك المنطقة من اتجاهات الضم اليمينية في إسرائيل. وينبغي تشجيع استمرار هذه المبادرة، بل وتعزيزها.

(5) تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والسلطة الفلسطينية:

د. خليل الشقاقي:

لسنوات عديدة، على الأقل منذ عام 2000، طلبت السلطة الفلسطينية اعتراف اليابان بها كدولة. وكان التصريح الأخير بهذا الشأن قد صدر عن وزير خارجية السلطة الفلسطينية رياض المالكي أواخر العام الماضي. وقبل ذلك، في فبراير 2018، قال نبيل شعث إن اليابان تعهدت بدعم الحق الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس خلال المحادثات الأخيرة بين البلدين. وأكد شعث أن وزير الخارجية الياباني تارو كونو يقوم بجمع توقيعات برلمانيين يابانيين لمطالبة الحكومة بالاعتراف بدولة فلسطين.

منذ عام 2000، أعلنت اليابان موقفها بأنها ستعترف بدولة فلسطينية إذا تم إنشاؤها من خلال المفاوضات. لكنها تعتبر إقامة الدولة خطوة أحادية الجانب: مما يعني أنها تعتقد أن فلسطين يجب أن تصبح دولة فقط عندما توافق إسرائيل على ذلك. وبغض النظر عن الحزب الذي كان في السلطة، فإن موقف اليابان من إقامة الدولة لم يتغير. هل ساعد هذا الموقف أم أعاق هدف حل الدولتين؟ هل كان قرار ربط الاعتراف باتفاق مع إسرائيل مفيداً؟ لا، لم يكن كذلك. وقد أدى ذلك إلى نتائج عكسية.

في حين خلقت إسرائيل حقائق على الأرض، في انتهاك للقانون الدولي، فإن اليابان لم تتصرف على المستوى الدبلوماسي في علاقاتها الثنائية لتعزيز حل الدولتين. تخيل اليوم، لو أن الغرب والمجتمع الدولي قالوا إن استقلال أوكرانيا يعتمد على موافقة روسيا!!! يجب على اليابان والسلطة الفلسطينية الاتفاق على جدول زمني ينتهي باعتراف اليابان بفلسطين كدولة. ومن ثم ينبغي أن تعطي إسرائيل تاريخاً محدداً للدخول في مفاوضات جادة لتنفيذ حل الدولتين والسماح بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تنفيذاً لمبادئ القانون الدولي.

السيد كوهي تسوجي:

فيما يتعلق بمسألة الاعتراف بفلسطين كدولة، تمثل الحكومة اليابانية إلى أن تكون على وفاق مع دول مجموعة السبع الكبار G7 الأخرى. هذا هو الحال فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية من حيث فرض عقوبات على روسيا. لذلك، قد لا يكون من الممكن توقع أن

تتخذ الحكومة اليابانية مبادراتها الخاصة للاعتراف بدولة فلسطينية، خاصة وأن إدارة بايدن لا تعطي الأولوية للقضية الإسرائيلية الفلسطينية.

في غضون ذلك، هذا ما يمكن لليابان القيام به للمساعدة. يجب أن تكون الأهداف هي تجاوز "عقلية الضحية، وإيجاد طرق لتجاوز عقبات الاحتلال الإسرائيلي، والسعي إلى الاستدامة والإدارة الذاتية. وفي هذا الصدد، لدي أربع توصيات سياسية للجانبين الياباني والفلسطيني: (1) تشجيع رواد الأعمال مثل مراكز حاضنات الشركات الناشئة، وإنشاء صندوق رأسمالي لتوظيف أفضل الأفكار ومكافأتهما. (2) بناء علاقات مع القطاع الخاص، على سبيل المثال في البرمجة والألعاب وما إلى ذلك، والاعتماد على الدورات التدريبية عبر الإنترنت. (3) التركيز على الأصول التي يمتلكها الفلسطينيون من خلال تجنيد المغتربين الفلسطينيين واكتساب العلاقات التجارية. (4) وأخيراً، هناك حاجة إلى أن تجعل اليابان هذه الجهود والنجاحات مرئية من خلال إظهار أفضل جهودها.

النقاش:

السيد آبي: أتفق مع السيد تسوجي على ضرورة البعد عن عقلية الضحية. لتغيير عقلية الشباب، تتحمل وسائل الإعلام مسؤولية كبيرة. يجب على وسائل الإعلام الفلسطينية أن تظهر الجانب الإيجابي الفلسطيني ويجب على وسائل الإعلام اليابانية أيضاً التركيز على الصورة الأكثر إيجابية لفلسطين. وينبغي للفلسطينيين أن يعترفوا بأنهم أعضاء في المجتمع الدولي وعليهم مسؤوليات مثل غيرهم في مواجهة ومتابعة هوم ومشاكل العالم.

الخلاصة:

إن رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية الفلسطينية-اليابانية إلى مستوى الدولة، على الرغم من أنه أمر مرغوب فيه، إلا أنه لا ينظر إليه على أنه متاح في الأوضاع الراهنة بسبب تردد اليابان في أخذ مبادرات دبلوماسية جريئة على الساحة الدولية لا تقع ضمن إجماع حلفائها الرئيسيين، مثل مجموعة السبع الكبار. وفي غضون ذلك، يمكن لليابان، بل وينبغي لها، أن تتخذ خطوات يمكن أن تساعد السلطة الفلسطينية في جهود بناء الدولة.

(6) تعزيز التبادل الثقافي والاتصالات الشعبية:

السيد محمد دراغمة:

الاتجاه اليوم في الشرق الأوسط هو التحول إلى الشرق واليابان والصين وسنغافورة للاستثمار والسياسة. وما فتئت اليابان تؤيد التطورات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية. وتغطي وسائل الإعلام هذه الأنشطة. يوصي بمزيد من الاتصالات بين الجانبين. يجب أن تكون اللقاءات ثنائية يابانية-فلسطينية، وليس ثلاثية بتواجد إسرائيلي، ويوصى بالتالي ببرامج منفصلة لتشجيع الفلسطينيين على المشاركة. يمكن التعاون بين الصحفيين الفلسطينيين واليابانيين كمجموعات ثنائية ويمكن استضافتهم في فلسطين واليابان للعمل معا لتغطية أخبار بعضهم البعض.

يمكن للمكتب التمثيلي استضافة كتاب يابانيين بارزين. ومن المرجح أن يسعى المثقفون الفلسطينيون إلى مقابلتهم في مركز محمود درويش، ومن المرجح أن تتم تغطيته على نطاق واسع وأن يساعد ذلك في إدخال الثقافة والأدب الياباني إلى فلسطين. وسيكون من

المفيد أيضا عرض الأفلام المترجمة. إن فشل النهج الأمريكي من شأنه أن يفتح الأبواب أمام ثقافة الآخرين. ومن شأن أي جهد ياباني في هذا الوقت أن يساعد في إثارة النقاش.

السيدة توموكو أوجي:

يجب أن يكون هدفنا هو تعزيز جهاز المناعة لدى الشباب الفلسطيني وبالتالي زيادة مرونتهم النفسية. وقد تعرضوا لضغوط مختلفة، كما قال السيد شعبان. وينبغي أن نسعى إلى تحفيز شعورهم بالانتماء إلى مجتمعهم، وتعزيز هويتهم الفردية. تظهر الأبحاث النفسية أن الهوية الناضجة جيدا يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي قد يواجهها الفرد في حياته.

ومن الأمثلة الناجحة على هذه العملية، كما قال البروفيسور تاتياما، مشروع تحسين مخيمات اللاجئين، الذي تنفذه الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والذي لا يوفر موارد مادية/مادية فحسب، بل يوفر أيضا فرصا لتعزيز الهوية والشعور بالانتماء لجميع الشباب في إطار المجتمع. من خلال تصميم بنية تحتية أو نظام أو خدمة يستخدمها المجتمع من تلقاء نفسه، يمكن للشباب أن يشعروا بأن أصواتهم مسموعة ومحترمة وأن يسمحوا لأنفسهم بإعادة تصور مستقبلهم بطريقة عملية وإيجابية. وقد تساعد هذه العملية حتى في توليد أفكار ريادية جديدة خلاقة.

لذلك ينبغي على اليابان توسيع نطاق هذا النوع من المشاريع إلى ما وراء مخيمات اللاجئين، ونشره في مناطق أخرى في فلسطين، لتعزيز جهاز المناعة النفسي لديهم. يمكن تنفيذ هذا النوع من المشاريع في القدس الشرقية باستخدام خطط ومنصات مختلفة. ويعد مركز معلومات وادي حلوة، الذي تديره مؤسسة غير ربحية تتلقى منحا من اليونسف والحكومة اليابانية، مثالا جيدا، حيث يعمل مثل هذا المشروع كشبكة أمان ليس فقط لتوفير الدعم القانوني والمادي للأسر التي تعاني من مشاكل متعلقة بالاحتلال، ولكن أيضا كنموذج يحتذى به يمكن للأطفال احترامها والانتماء إليها. كجزء من هذا المشروع، يقوم مواطن فلسطيني تعلم الأيكيدو (فن الدفاع عن النفس الياباني) في اليابان بتعليم الأطفال كيفية تسخير هذا النشاط للنمو الشخصي، وتحسين التقاء القلوب والعقول والطاقة الجسدية. وينبغي أيضا نشر هذه الأنواع من المشاريع في غزة.

النقاش:

ساهر (جايكا، غزة): تجرتي في العمل مع جايكا هي أن مفتاح النجاح هو الاستقرار. وتتبع ذلك جميع المسائل الأخرى، بما في ذلك التنمية.

الخلاصة:

توافق المجموعة على أن تعزيز العلاقة الاجتماعية والثقافية بين الشعبين الفلسطيني والياباني يمكن أن يكون أمرا فعالا في معالجة نقص المعرفة عن بعضهما البعض. وتمثل برامج التبادل، ولا سيما تلك التي تكون صحفية وتجمع المثقفين وقادة المجتمع المدني معا وتركز على الظهور والتغطية الإعلامية، نهجا جيدا لتلبية هذه الحاجة. كما ينظر إلى برامج التبادل الثقافي بين الشباب وتلك التي تعزز الانفتاح والتفكير النقدي وتحمل الفرد لمسؤوليته الخاصة على أنها أنشطة فعالة بين مواطني البلدين يمكن أن تعزز نظام المناعة النفسية للأفراد الشباب وحصانهم العاطفية.

قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بمراجعة وتحليل للعلاقات الفلسطينية-اليابانية وذلك من خلال تشكيل فريق عمل فلسطيني-ياباني مشترك من الخبراء والأكاديميين بهدف فتح الحوار حول مختلف مجالات هذه العلاقات وذلك لبلورة رؤية مشتركة في كيفية تطويرها لمواجهة تحديات المستقبل القريب، ومن خلال إعداد أوراق عمل تتناول جوانب مختلفة من هذه العلاقات، بالإضافة لإعداد تقارير عن مداولات فريق العمل واستنتاجاته. ناقشت هذه المبادرة دور اليابان في الشرق الأوسط من خلال فحص جوانب العلاقات الفلسطينية-اليابانية في ورشتي عمل ومشاورات استمرت لثلاثة أشهر بين أعضاء فريق العمل المشترك.

تم الحوار عبر الانترنت في مناقشة للعلاقات الراهنة واستكشاف أفكار وآفاق لتطويرها في المستقبل. صدر عن هذه المبادرة تقارير وأوراق عمل تغطي هذه العلاقات وتعطي خلفية لها بالإضافة لتقريرين عن مداولات ورشتي العمل حيث تضمن تقرير الورشة الثانية ملخصاً باستنتاجات وتوصيات فريق العمل.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

رام الله، فلسطين، ص.ب 76
ت: +970-2-2964933

pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org

